أزمة بناء الدولة وأداره الحكم في ارتيريا

The crisis of state building and governance in Eritrea

م.م. بلال محمد صابر

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Bilal.m.saber@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٤/٢٨

الملخص:

تُعَد إرتيريا واحدة من بين أكثر الدول العربية التي عانت من أزمات كثيرة ومختلفة كانت على كافة المستويات منها ماهي هيكلية، ومنها ماهي سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى اقليمية ودولية، ساهمت جميعها في عدم استقرار دولة عربية معاصرة مثل إرتيريا، فقد أدى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي مما جعلها دولة صراع وتكالب للأطراف الخارجية مهما كان حجمها.

الكلمات المفتاحية: أفريقيا، القرن الافريقي، ارتيريا، اسياس افروقي، أزمة بناء الدولة.

Abstract:

Eritrea is one of the Arab countries that has suffered from many different crises at all levels, including structural, political, social, economic, and even regional and international ones. All of these crises have contributed to the instability of a contemporary Arab country like Eritrea. Economic and social instability has led to a state of political instability, making Eritrea a country of conflict and the antagonism of external parties, regardless of their size.

Keywords: Africa, Horn of Africa, Eritrea, Isaias Afwerki, state-building crisis.

المقدِمة

ان اصرار ارتيريا لتحقيق استقلالها انطوت على حرب استمرت ثلاثين عاماً وتعبئة حركة تحرير وطنية بارزة، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، عانت هذه الدولة الصغيرة الواقعة في منطقة القرن الأفريقي من الهيمنة الاستعمارية الإيطالية، ثم الإمبريالية والحكم العسكري الإثيوبي. وكان القوميون الإريتريون يسعون إلى تقرير المصير، وليس الانفصال، لأنهم لم يقبلوا قط الحكم الاستعماري أو سيادة إثيوبيا. وبعد حرب شملت انتصاراً شبه مؤكد في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وانقسامات داخلية، وتراجعاً استراتيجياً إلى معقل جبلي في أقصى الشمال الغربي، اذ هزمت جبهة تحرير شعب إريتريا الجيش الإثيوبي المدعوم من الاتحاد السوفيتي واستولت على كامل إريتريا في عام ١٩٩٣، وبدأ عصر الاستقلال بعد الحرب بآمال كبيرة، واستفتاء صوت فيه ٩٩% من السكان لصالح الاستقلال، وتحويل حركة التمرد إلى حزب حاكم، وإنشاء عملية استشارية لكتابة دستور جديد. ولكن في عام ١٩٩٨ اندلعت حرب حدودية مع إثيوبيا، مما أدى إلى عسكرة المجتمع

الإريتري بالكامل تقريباً. وفي عام ٢٠٠١ طالبت مجموعة من الزعماء الذين لعبوا أدواراً رئيسية في حرب التحرير بإصلاحات سياسية، فاعتقلهم الرئيس السابق (إسياس أفورقي). ومنذ ذلك الحين شهدت إريتريا إغلاقاً كاملاً للفضاء السياسي، وتدهوراً اقتصادياً، وعقوبات دولية، وعزلة. وهي تحتل مرتبة قريبة من أسفل التقييمات العالمية فيما يتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الدينية وحرية الإعلام.

اولاً. أهمية البحث: تكمن اهميته فيما يلي:

١. **الأهمية النظرية:** بيان أهمية دولة ارتيريا ومقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر، فضلاً عن تسليط الضوء على ماهية سماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى ابراز التحديات التي واجهت بناء الدولة، فضلاً عن الندرة النسبية للكتابات المتعلقة بالشأن الارتيري.

٢. **الأهمية التطبيقية:** تسليط الضوء على كيفية تأثير الموقع الجغرافي والتحديات الداخلية والخارجية على بناء الدولة لاسيما بعد الاستقلال عام ١٩٩٣.

ثانياً. إشكالية البحث: تقوم الاشكالية في البحث عن كيفية تأثير الموقع الجغرافي والتحديات على بناء الدولة في ارتيريا لاسيما بعد عام ١٩٩٣، ومن هذه الاشكالية الرئيسة تتفرع عدة تساؤلات هي:

١. ما أبرز الخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأرتيريا؟

٢. ما هي ازمات بناء الدولة في ارتيريا؟

٣. كيف اثرت ازمة أدارة الحكم في ارتيريا؟

ثالثاً. فرضية البحث: يفترض البحث أن الأزمات المختلفة التي مرت بها ارتيريا لاسيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن أزمات إدارة الحكم وتحديداً الأزمات السياسية حالت دون وجود استقرار سياسي في ارتيريا منذ عام ١٩٩٣.

رابعاً. مناهج البحث: تم الاستعانة بعدة مناهج في هذا البحث منها الكمي بهدف الالمام بالبحث من كافة جوانبه، فضلاً عن استعمال المنهج التاريخي بهدف تتبع تاريخ ارتيريا قبل حصولها على الاستقلال عام ١٩٩٣، علاوةً على استعمال المنهج التحليلي الوصفي بهدف رصد وتحليل وتفسير الجغرافية الارتيرية واوضاع البلاد من الناحية الاقتصادية وأبرز ازماتها، واخيراً استعمال المنهج الاستشرافي بهدف وضع افتراضات مستقبلية حول مستقبل بناء الدولة في ارتيريا.

خامساً. حدود البحث: لكل بحث أو دراسة لها حدود تعرّف بمكان وزمان البحث فهي كالآتي:

١. **الحدود المكانية:** تشمل الحدود المكانية للبحث على البحث في قارة أفريقيا، منطقة القرن الأفريقي، وتحديداً دولة إرتيريا.

٢. **الحدود الزمانية:** تتمحور الحدود الزمانية للبحث من العام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٢٥.

٣. **الحدود الموضوعية:** تشمل الحدود الموضوعية للبحث على (أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في الدولة العربية المعاصرة: إرتيريا انموذجاً)، فيبحث هذا الموضوع عن كيفية نشأة الازمات في إرتيريا، وكيف ساهمت في عدم استقرارها.

سادساً. هيكلية البحث: تم التطرق في هذا البحث الذي جاء بعنوان أزمة بناء دولة وإدارة الحكم في الدولة العربية المعاصرة: إرتيريا انموذجاً الي **أربع مطالب رئيسية**، سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة إذ **جاء المطلب الأول** تحت عنوان: الخصائص التي تتمتع بها دولة ارتيريا، أما **المطلب الثاني** كان بعنوان: أزمات بناء الدولة في ارتيريا، فيما جاء **المطلب الثالث** بعنوان: أزمات إدارة الحكم في إرتيريا.

المطلب الأول: خصائص دولة إرتيريا.

المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة في إرتيريا.

المطلب الثالث: أزمات إدارة الحكم في إرتيريا.

المطلب الأول: خصائص دولة إرتيريا

أطلق اسم أرتيريا في القرن الثالث قبل الميلاد وأصلها (ارتيريوس) وتعني باللغة اليونانية البحر الأحمر، وقد أطلق اليونانيين هذا الاسم تخليداً لأسم جزيرة في اليونان تحمل اسم إرتيريا. وعندما احتلوها الايطاليون أطلقوا عليها نفس الاسم تجديداً للتسمية القديمة وذلك بالمرسوم الذي أصدره (همبرت الأول) في عام ١٨٩٠ [١].

بدأت الأطماع الإيطالية في إريتريا مع ضعف الحكم المصري في نهاية القرن التاسع عشر، ودخل الإيطاليون إلى تلك المنطقة عبر بوابة الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يتحكم فيها المنصّرون ورجالات الكنائس، فاستطاع المنصر "سابيتو" أن يشتري قطعة أرض في ميناء عصب سنة (١٢٨٦هـ١٨٦٩م)، ثم أصدر مجلس النواب الإيطالي في (١٢٩٩هـ ١٨٨٢م) قانونا بتحويل عصب إلى مستعمرة إيطالية، وكانت سياسته فيها تقوم على العنصرية، ومحاربة اللغة العربية. واعترف الإمبراطور الحبشي "منليك الثاني" بحق إيطاليا في السيادة على أريتريا في معاهدة أوكيالي التي أبرمت في الثاني من مايو ١٨٨٩ بين امبراطور الحبشة منليك، والكونت بييترو أنتونلي في مدينة وتشاله بإثيوبيا. وذلك حتى يستطيع منليك مقاومة النفوذ الفرنسي والبريطاني، واستمر الاحتلال الإيطالي حوالي ستون عاما حتى تمكنت بريطانيا وحلفاؤها من هزيمة إيطاليا ودول المحور في الحرب العالمية الثانية، اذ غزاها البريطانيون عام ١٩٤١، وتمّت إدارتها تحت وصاية الأمم المتحدة حتى انضمت لإثيوبيا في ١٩٥٢[٢].

فإرتيريا دولة حديثة استقلت عن اثيوبيا في عام ١٩٩٣ ومرت بالعديد من مراحل الكفاح الوطني لمواجهة الاستعمار والأطماع الدولية والإقليمية، وكان استقلالها مرآة عاكسة للعديد من التشابكات الدولية والإقليمية التي أخذت سبيلها نحو خريطة القوى والتفاعلات في منطقة حوض النيل والبحيرات العظمى، وتغير موازين القوى في تلك المنطقة، وترسيخًا لجملة من التفاعلات العاكسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وبالتبعية للقوى الكبرى فقد فرضت معطيات مرحلة النضال من أجل الاستقلال نفسها على المرحلة التالية الخاصة بالاستعداد للاستقلال، وبالقدر الذي انعكس على شكل الدولة، وهو ما يمكن ان نلمسه بوضوح في طبيعة النخبة الحاكمة والجماعة السياسية من ناحية، وتفاعل المكونات الاجتماعية والتقليدية مع المكونات الحديثة للدولة من ناحية ثانية، وبناء وتعزيز مقومات الدولة من ناحية ثالثة، وتحديد طبيعة

التفاعلات والتحالفات الإقليمية والدولية من ناحية رابعة. فقد فرضت مرحلة بناء الدولة أجندة من القضايا المتشابكة والمعقدة التي تفرضها متطلبات المحافظة على الاستقلال وتحقيق التنمية، وهو ما انعكس بوضوح في شبكة التفاعلات الدولية التي أحاطت بمسارات وتحالفات الدولة الناشئة، ومكانتها الإقليمية ومواقفها تجاه العديد من القضايا الدولية. [٣]

أولا- الموقع الجغرافي المتميز: تقع ارتيريا في منطقة القرن الافريقي في الجنوب الشرقي لقارة أفريقيا قبالة شبه الجزيرة من الناحية الجنوبية بين دائرتي عرض ١٥-١٨ شمالاً وخطي طول ٣٦-٤٣ شرقاً، يحدها من الجنوب الشرقي جيبوتي، ومن الجنوب إثيوبيا، ومن الشمال والغرب السودان ([٤]).

كما تطل على البحر الأحمر شرقا ويبلغ طول الساحل ١٠٠٠ كم. تتواجد على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر في نقطة حاكمة عند مدخله الجنوبي وعلى مقربة من مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة؛ فهي تشبه مثلثاً محصورا بين إثيوبيا والسودان وجيبوتي، وتبلغ مساحتها حوالي ١٢٠ ألف كيلو متر مربع تتنوع فيها التضاريس والمناخ، وتمتلك شاطئاً يمتد ألف كيلومتر على البحر الأحمر، يمتد من "رأس قصار" على الحدود السودانية شمالا إلى باب المندب في "رأس أرجيتا" في جيبوتي جنوبًا، ويقع في هذا الساحل أهم موانئ البحر الأحمر وهما: "عصب" و"مصوع". وتتبع إرتريا (١٢٦) جزيرة، أهمها أرخبيل دهلك وبه نحو ٢٥ جزيرة، أهمها من الناحية الإستراتيجية جزيرتا "فاطمة" و"حالب". ويزيد عدد السكان عن أربعة ملايين نسمة. تكمن أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لأرتيريا في ارتباطها بين أقرب وأقصر طرق الملاحة بين المحيط الهندي والبحر المتوسط مما يجعلها تشكل حلقة وصل بين القارات الكبرى الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهي قريبة من المناطق المقدسة في شبه الجزيرة العربية ومن مناطق إنتاج النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، كما أنها تعد ممراً مهماً للتحركات العسكرية القادمة من أوروبا، والولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي في الخليج العربي ودول شرق إفريقيا. كما تشكل الجزر الإرترية نقاط ارتكاز وتحكم للقوى العسكرية في الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة [٥].

ثانياً: المقومات الاقتصادية: ان الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به ارتيريا يؤهلها ان تكون جسرا للتبادل التجاري بين دول وسط وشرق إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط فضلا عن قربها من منطقة الخليج العربي يخدمها بأن تعرض منتوجاتها الزراعية والحيوانية في أكبر سوق استهلاكي في المنطقة. وكانت أثيوبيا التي يصل عدد سكانها حوالي ٩٠ مليون نسمة أكبر سوق للمنتجات الإرترية استقطب نسبة ٤٠%من جملة الصادرات الإرترية في مطلع التسعينات قبل تدهور العلاقة بين البلدين في نهايات القرن الماضي ومن الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها وهي:

١. **الزراعة:** تعد الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الارتري قديماً وحديثاً ويعتمد عليها حوالي ٧٠%من سكان إرتريا، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ ٢,١ مليون هكتار تشكل نسبة ١٧% من جملة المساحة الكلية، المستغل منها ٥٢٠,٠٠٠ هكتار في الزراعة المطرية أي نسبة ٢٥%، و ٤٠,٠٠٠ هكتار أقل من

٢% يمكن ريها لتوفر المياه الجوفية. وتسهم الزراعة في الناتج المحلي للاقتصاد الإرتري بنسبة ١٦%، يعد إقليم القاش بركا من أكبر الأقاليم الذي تمارس فيه الزراعة، وتزرع في إرتريا محاصيل متعددة أهمها الحبوب، كما توجد محاصيل بستانية تعتمد أغلبها على المياه السطحية والري، كما توجد محاصيل نقدية أيضا ومنها البن والقطن والبذور الزيتية [٦].

٢. **الثروة الحيوانية:** تصنف إرتريا من ضمن المعدلات المتوسطة عالميا ووفقا لتقديرات إحصائية وردت في تقرير وزارة الزراعة الارترية في عام ٢٠١٢م يوجد في إرتريا (١,٩) مليون رأس من الأبقار و(٢,١) مليون رأس من الأغنام، و (٤,٧) مليون رأس من الماعز، و(٣١٨,٩١٤) رأس من الإبل و(٥١٨,٤٥٩) رأس من الخيول. وتعتبر الثروة الحيوانية المصدر الرئيسي للعيش وتحسين الوضع الاقتصادي لنسبة (٢٠-٣٠%) من سكان المناطق الريفية، وتوجد حوالي ٦٠% من الثروة الحيوانية في مناطق المنخفضات الإرترية، ولها دور حيوي في الاقتصاد الارتري إذ تساهم بما يقدر ٣٦% من الناتج المحلي حسب تقرير الفاو ٢٠٠٥ [٧].

٣. **الثروة السمكية:** تتميز إرتيريا بأنها إحدى دول القارة الأفريقية الغنية بتنوع وتعدد الأسماك، إذ كان الصيد فيها بالشبكة والخيط. ومن بين الأسماك التي يتم اصطيادها: بياض، دَراك، تُرنات، رنجة الذئب، القرش ويتم اصطيادها أيضاً بخيوط ممتدة من سطح المركب، إذ يعرف الصيّادون المتمرسون الأسماك الموجودة في نهاية الخيط من خلال طريقة السحب وأسماك الجحش (الأسماك اللاتينية والانجليزية غير المعروفة) وكذلك أسماك الشَّعور والعنتة والكُشران يتم اصطيادها جميعاً في أشهر الصيد الرئيسية بالخيط من شهر أبريل إلى شهر نوفمبر [٨].

٤. **الثروة المعدنية:** يُعَد منجم بيشا حفرة شاسعة تختلط فيها التربة الحمراء والحجر الابيض ومستنقعات المياه الخضراء، على بعد ١٥٠ كلم غرب اسمرة، تستخرج حفارات الذهب والنحاس منه وهو اول منجم كبير الحجم في اريتريا، البلد الصغير الفقير والمعزول والمنغلق على نفسه في القرن الافريقي، ويحتوي على الزنك ايضا وتثير الموارد المنجمة في اريتريا اهتمام عدد كبير من الشركات الاجنبية في هذا المجال[٩].

إذ تتمتع إريتريا بموقع جغرافي متميز بمحاذاة الساحل الغربي للبحر الأحمر ما جعلها ضمن منطقة أرض المعادن، والتي أثبتت الدراسات الجيولوجية أنها تستأثر بنحو ٧٠% من الحجر الأخضر بالمنطقة والذي يرجح ثراؤه بالمعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب، والفضة. وتعد منطقة بيشة غرب إريتريا غنية بالذهب وتحتضن في أعماقها ما يقرب من ٥٠% من احتياطي الذهب بالبلاد، يليها منطقة زرا، وعدي نفاس. كما تحتوي إريتريا على ٢٥ مليون أوقية من احتياطي الفضة، وثلاث ملايين رطلا من احتياطي الزنك، إلى جانب مليار ونصف طن من احتياطي النحاس، وذلك بالإضافة إلى معادن أخرى كالبوتاسيوم والملح. ولا تتوقف الثروات الطبيعية في إريتريا عند هذه المعادن، بل يضاف إليها البترول والغاز الطبيعي اللذين تم اكتشافهما في السنوات الأخيرة من خلال الأبحاث الاستكشافية الأجنبية. كما أن هذه الثروات الطبيعية تعد كنوزاً اقتصادية تؤهل الاقتصاد الإرتيري ليكون من أقوى اقتصادات المنطقة الافريقية. ولكن

على الرغم من ذلك يعاني الشعب الإرتيري من فقر مدقع، ولا زالت عمليات البناء والتنمية تتم بوتيرة بطيئة لا تتناسب وحجم ما تتمتع به البلاد من تلك الثروات. فقد شهدت إريتريا فترات كبيرة من الازدهار الاقتصادي والنهضة الصناعية والزراعية في العصور السابقة وذلك في نهايات القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت مركزا تجاريا وكانت صادراتها تجوب أوروبا. وبعد هزيمة إيطاليا عام ١٩٤١ وإحلال بريطانيا محلها في السيطرة على موارد إريتريا تراجع الاقتصاد الإرتيري بعدما حولته بريطانيا لخدمة قدراتها الحربية. ولم تكتف بريطانيا بذلك بل عمدت إلى استنزاف خاماتها الطبيعية (١٠).

المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة في إرتيريا

أولا- الأزمات الداخلية:

١. الاقتصاد: تواجه إريتريا منذ انفصالها عن دولة إثيوبيا عدة مشاكل اقتصادية وذلك بسبب صغر مساحتها وشدة فقرها اذ إن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، فلا تزال إريتريا واحدة من أقل البلدان نموا في العالم ولم ينتعش الاقتصاد من آثار الحرب مع إثيوبيا. ففي الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٥) شهد الاقتصاد الارتري نموًا طفيفاً بسبب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التعدين ووفق تقرير مجموعة بنك التنمية الإفري٦٩قي ٢٠١٤-٢٠١٦ فإن نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي وصلت إلى ٨% في عام ٢٠١١، بينما تراجعت إلى ٥% في عام ٢٠١٢م، ويعود هذا التراجع إلى نقص المحاصيل الغذائية وندرة النقد الأجنبي وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م فإن نسبة النمو الاقتصادي كانت أقل من التوقعات اذ وصلت ٨% و٦,٥% على التوالي بينما حقق زيادة هامشية ٦,٨ %في عام ٢٠١٥م.بينما ظلت معدلات التضخم مرتفعة ما بين ١٣-١٤% بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الأغذية. وفقا لما جاء في تقرير البنك الدولي حول تقديراته لمعدلات النمو العالمي خلال الفترة ما بين (٢٠١٥-٢٠١٧) فإن نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في إرتريا سوف لا يتجاوز ٤,٠، ٣,٠%و ٤,٣% وهذه النسبة أقل بكثير من الآمال التي تراهن كثيرًا على عائدات قطاع التعدين لأحداث تغيير جوهري في اقتصاد البلاد (١١).

٢. ازمات عسكرية (التجنيد العسكري غير محدد المدة والعمل القسري): وواصلت الحكومة تجنيد الإريتريين، ومعظمهم من الرجال والنساء غير المتزوجات، إلى أجل غير مسمى في الخدمة العسكرية أو المدنية مقابل أجور زهيدة ودون أن يكون لهم حق الاختيار بين مهنتهم أو مكان عملهم. ولا يعترف القانون بالاعتراض الضميري، بل يعاقب عليه. كما أن الإعفاء من الخدمة الوطنية تعسفي والإجراءات غير شفافة. وكثيراً ما يتعرض المجندون لعقوبات لا إنسانية ومهينة، بما في ذلك التعذيب، دون أي سبيل للانتصاف ومنذ انضمام إريتريا إلى الحرب في منطقة تيغراي بإثيوبيا، تم الإبلاغ بانتظام عن موجات جديدة من عمليات الاعتقال الجماعي للإريتريين الذين يُعتقد أنهم يتهربون من الخدمة العسكرية لملء صفوف الجيش، والتي شملت تجنيد الأطفال وفقًا للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بإريتريا. زادت عمليات الاعتقال مع استئناف القتال في إثيوبيا؛ كما واجهت عائلات المتهربين من الخدمة العسكرية أعمال انتقامية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والإخلاء من منازلهم اذ بينت وسائل الإعلام إن جنود الاحتياط، الرجال الذين تبلغ أعمارهم ٥٥ عامًا أو أقل

والذين تم تسريحهم من الجيش ولكن لا يزال من المتوقع أن يخضعوا لمهام الحراسة، يتم استدعاؤهم أيضًا. لا يتم إعطاء العائلات معلومات رسمية عن مصير أحبائهم الذين أرسلوا للقتال في تيغراي اذ تبدأ عملية التجنيد الإجباري في معسكر ساوا العسكري حيث يُجبر الطلاب، بعضهم في سن السادسة عشرة، على الالتحاق بالسنة الأخيرة من المدرسة الثانوية أثناء خضوعهم للتدريب العسكري الإلزامي. يخضع الطلاب في المعسكر لقيادة عسكرية، مع عقوبات عسكرية صارمة وانضباط، وقد أبلغت الطالبات عن تعرضهن للتحرش الجنسي والاستغلال. المهاجع مزدحمة والمرافق الصحية محدودة للغاية ([١٢]).

٣. **الاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري:** تعاني ارتيريا من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية المطولة دون السماح للمتهمين بالاستعانة بمحام أو مراجعة قضائية أو زيارات عائلية، والتي تستمر أحياناً لعقود من الزمن، تستهدف العديد من المعارضين المفترضين للحكومة. كما يُحتجز المعتقلون في ظروف مروعة. تم القبض على العديد من المتهربين المزعومين من الخدمة العسكرية بالقرب من العاصمة أسمرة من منتصف عام ٢٠٢٢ حتى أوائل عام ٢٠٢٣، وتم نقلهم في البداية إلى سجن آدي أبيتو سيئ السمعة الذي تديره المؤسسة العسكرية، إلى الشمال. وشاهد السكان حشودًا كبيرة من الناس في أحد مجمعات السجن من أكتوبر ٢٠٢٢ حتى أواخر يناير ٢٠٢٣. اختفى العديد من الإريتريين، بما في ذلك كبار المسؤولين الحكوميين الذين اعتُقلوا في عام ٢٠٠١ بعد أن شككوا في قيادة أسياس، واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي (أو ماتوا أثناء الاحتجاز). كما اعتُقل ستة عشر صحفيًا في ذلك العام. لا تزال سهام علي عبده، ابنة وزير الإعلام السابق، محتجزة منذ ١١ عامًا منذ اعتقالها في سن الخامسة عشرة. وظل وزير المالية السابق والناقد للرئيس، برهاني أبرهي، رهن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي منذ سبتمبر ٢٠١٨ ([١٣]).

٤. **التنوع الاثني والعرقي:** بحكم موقع ارتيريا الاستراتيجي فأنها شكلت نقطة التقاء ومساحة عبور لموجات متتالية من الهجرات البشرية، لذلك تتسم بالتنوع والتعدد الإثني واللغوي، فهذه الهجرات البشرية قد تركت بصماتها على الكيان الإريتري الأنثروبولوجي، فصار متباينًا، بحيث تكاد تستقر كل مجموعة بشرية إقليما جغرافيًا مميزًا، ويشترك أفراد المجموعة البشرية الواحدة في صفات معينة، كاللغة والدين والطرق المعيشية ويتوزع سكان إريتريا تاريخيًا بين ثلاث مجموعات لغوية هي الحامية والسامية والنيلية، اضافة لتعدد اللغات هناك تعدد آخر يرتبط بالديانة، فسكان إريتريا الذين يشكلون نحو خمسة ملايين نسمة يقسمون إلى ٥٥% مسلمين و ٣٠% من المسيحيين الأرثوذكس و١٠% مسيحيين كاثوليك و٣% مسيحيين بروتستانت، و٢% الباقية ديانات تقليدية محلية فالتركيبة السكانية (الديموغرافية) تعد عامل كبير في ازمة بناء الدولة واستقرارها([١٤]).

٥. **٥- نزعة الإقصاء للغة العربية في المجتمع الإرتيري:** إن اللغة العربية في إرتيريا سقطت ضحيةً لحالة من الاستقطاب الحاد الذي أخذ يتبلور منذ أن انفردت الجبهة الشعبية بمقاليد الأمور في إرتيريا قبل الاستقلال بما يقارب العقد من الزمان، إذ مارست هذه الجبهة ضغوطاً هائلة على مفوضية الدستور الإرتيري حتى لا يستجيب للمطالب الشعبية الواسعة بإعتماد اللغة العربية لغة رسمية ثانية لإرتيريا إلى جانب اللغة التيغرينية، وهو أمر لم يَرق للجبهة الشعبية الحاكمة والتي أثبتت ممارساتها عن رغبتها الملّحة

في حسم إشكالية اللغة لمصلحة اللغة التيغرينية من خلال توظيف مؤسسات الدولة وأجهزتها دون اعتبار للتعدد اللغوي والاثني والثقافي الكبير الذي يتميز به الواقع الإرتيري (١٥).

ثانيا: العوامل الإقليمية:

١. **الصراع – الارتيري –الأثيوبي:** إن الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها ارتيريا لا يمكن إخفائها بالنسبة لأثيوبيا والتي أصبحت بعد استقلال ارتيريا دولة حبيسة، فأثيوبيا من الناحية الحضارية أيضاً جزيرة مسيحية في وسط بحر إسلامي، ومن هنا أصبح مطلباً استراتيجياً تاريخياً لأثيوبيا أن يتوفر لها منفذ إلى البحر الأحمر لذلك أن أسباب الخلاف سوف تبقى قائمة في الحصول على منفذ بحري وفي ذلك الصدد يرى صناع القرار في دولة ارتيريا أنه منطق غير مقبول فهناك الكثير من الدول التي ليس لها منفذ بحري ولكن هذا لا يعطيها مبرر في عدوانها على سيادة الآخرين. بينما تؤكد الحكومة الأثيوبية أنها ليس لها مطامع في ميناء عصب أو أي ميناء آخر وذلك لوجود الموانئ السودانية أذ تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن تمنح بموجبها أثيوبيا الاستفادة من الموانئ السودانية لمدة خمس سنوات، في حين يرى صناع القرار في أثيوبيا بأنها ممكن أن تعيد النظر باعترافها السياسي بأرتيريا، وقد يعود ذلك إلى الضغط الذي تتعرض له الحكومة الأثيوبية من قبل الأمهرا الذين يعدون أن ارتيريا جزء من أثيوبيا ويعدون الرئيس الأثيوبي أول رئيس يفرط بالبحر فضلاً عن الآثار السلبية في الجانب الاقتصادي الأثيوبي بسبب فقدانها للموانئ (١٦).

٢. وهذا الرأي تؤيده الأحزاب المعارضة الأثيوبية التي ترى أن لا سلام مع ارتيريا دون الحصول على ميناء بحري إذ ترى بعض الأطراف المؤثرة في السياسة الأثيوبية بأن ميناء عصب هو ميناء أثيوبي من الناحية التاريخية ودعت الشعب الأثيوبي للاحتجاج بمسيرات التفريط الحكومة الأثيوبية في الأرض الأثيوبية (على حد زعمها). ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن المعضلة الكبرى بين الدولتين هي معضلة جيوبوليتيكة تتمثل في الموقع البحري وكيف يمكن لدولة صغيرة كأرتيريا أن تحتفظ بذلك مقابل طموح وتطلعات دولة كبرى حبيسة كأثيوبيا للوصول إلى الموانئ وسوف تبقى عامل قلق إذا لم يحل التعاون وتبادل المنفعة بدل من استعراض القوى والصدامات المسلحة (١٧).

٣. **الصراع الارتيري– الجيبوتي:** اتخذت جيبوتي موقفاً إيجابياً من الشعب الارتيري فأنها قد اعترفت بنضاله ضد أثيوبيا وتطورت العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال إذ شاركت دولة جيبوتي باحتفالات الاستقلال في أيار ١٩٩٣، وتوصلت الدولتان إلى أتفاق للتعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أن يوقع عليها لاحقاً ولكن ساءت العلاقات بين الطرفين بسبب النزاع حول جزيرتي دوميرا ومولحي، إذ حاولت ارتيريا احتلالهما في نسيان ١٩٩٦ مدعية السيادة عليهما وكاد النزاع أن يصبح حرباً لولا تدخل فرنسا حليفة جيبوتي اذ اضطرت ارتيريا إلى التراجع، ويعود أسباب النزاع إلى المعاهدة المعقودة بين أثيوبيا التي الحقت إليها ارتيريا عام ١٩٥٢وبين فرنسا التي كانت تحتل جيبوتي وتنص المعاهدة عن تنازل أثيوبي للجزء الساحلي المتنازع عليها ١٨ كيلو متر من إقليم ارتيريا إلى فرنسا مقابل أن تتنازل فرنسا عن جزء من الأراضي الجيبوتية في الجنوب وكانت هذه الاتفاقية لخدمة مصالح فرنسا الإستراتيجية في هذه

المنطقة إذ أتاحت لها تلك الاتفاقية ضم جزء اضافي من البحر الأحمر لخدمة مصالحها ولكن ارتيريا بعد استقلالها لم تعترف بتلك الاتفاقية كونها كانت دولة محتلة وليست مسؤولة عن ذلك التنازل أما جيبوتي فهي تستند في تمسكها بالمبدأ الذي تعترف به منظمة الوحدة الأفريقية وهو احترام الحدود الموروثة. ولابد من الإشارة إلى أن العلاقات بين الدولتين مرت بأزمات منها قطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٨ الأسباب عزتها جيبوتي إلى تعاون ارتيري مع الدول المعادية (إسرائيل) لإجهاض الأمن الوطني لدول المنطقة ومنها جيبوتي والسودان، ولابد من الإشارة إلى أن العلاقات بين الدولتين قد تحسنت بعد عام ٢٠٠٣ [١٨].

٤. **الصراع الارتيري–اليمني:** شهدت العلاقات الارتيرية اليمنية تدهوراً مفاجئاً قبل نهاية ١٩٩٥ بإجلاء الحامية في جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر على اعتبار انها من الجزر الارتيرية ذات الأهمية الاستراتيجية وذلك لوقوع الجزر في طريق الملاحة البحرية بين مضيق باب المندب وقناة السويس، فأرسلت اليمن وفداً للتفاوض مع المسؤولين الإرتيريين حول ترسيم الحدود البحرية. وعلى الرغم من الاتفاق على معالجة المسألة سلمياً في ١٩٩٦/٥/٣ فقد استمر احتلال الجزر حتى حكمت محكمة العدل الدولية بتبعيتها لليمن في تشرين الأول عام ١٩٩٨. وقد دفع هذا التوتر بأريتريا إلى تصنيف اليمن ضمن محور ثلاثي متآمر على سيادة أريتريا [١٩].

ثالثاً– العوامل الدولية:

٥. **التغلغل الأمريكي في ارتيريا:** عرف التغلغل الأمريكي في اريتيريا تقلبات كثيرة وكبيرة، وقد حكمته في أغلب الأحيان المصالح الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي عموما وفي إريتريا خصوصا، ولعل هذا التواجد ظهر جليا عبر فترات متقاربة من التاريخ الإريتري الحديث والمعاصر; بداية يمكن القول ان الولايات المتحدة كان موقفها سلبيا تجاه تقرير مصير اريتيريا وما تبعها من حقب تاريخية، اذ تقدمت الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ إلى مجلس الأمن بمشروع قرار ظالم مستغلة ثقلها السياسي والعسكري، يهدف إلى ضم إريتريا إلى إثيوبيا، وبعد أن فشلت في تحقيق ذلك الهدف تقدمت بمشروع قرار اخر، وقد مهدت من خلاله التصويت لصالح مشروعها للاتحاد الفيدرالي، بأغلبية ستة وأربعون عضوا، واعتراض ستة آخرين، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت، وقد عرف هذا القرار بالقرار رقم ٣٩٠/١/٥، وبذلك فقد أخذت الهيئة الدولية باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بضم إريتريا إلى إثيوبيا في اتحاد فيدرالي(٢٠).

ومع تغير الأوضاع الدولية والانسحاب السوفييتي من القرن الإفريقي أواخر الثمانينات، تبدلت أحوال جبهة التحرير الشعبية في المنطقة من تأييد تام للاشتراكية إلى الهرولة نحو الرأسمالية والارتماء في أحضانها خاصة بعد أحداث المجاعة التي ضربت المنطقة منتصف الثمانينات، وساهمت في التقريب بين الجبهة التي كان يقودها أسياس أفورقي وبين الدول الغربية. وكانت أمريكا حريصة على القفز لملء الفراغ الذي حدث في القرن الإفريقي بخروج العدو السوفييتي، الأمر الذي دفعها للسماح لجبهة التحرير بفتح مكتب تمثيل لها في أمريكا. شهدت تلك الحقبة مرحلة جديدة من علاقة إريتريا بأمريكا عندما سمحت لأسياس أفورقي أمين عام الجبهة الشعبية– آنذاك– بزيارتها رسميا ومقابلة بعض المسؤولين الأمريكيين ورجال الكونجرس وقيادات من اللوبي الصهيوني(٢١).

وفي عام ١٩٩٣ توجت الصفحة الجديدة من العلاقة الأمريكية الإريترية امريكي ان ارنيريا دولة مستقلة وتم تعيين أول سفير لها لتكون من أوائل الدول التي سارعت إلى ممارسة نشاط ديبلوماسي في إريتريا حتى قبل إعلان نتيجة الاستفتاء الخاص بالاستقلال. وكان من المتوقع أن تستمر العلاقة بين إريتريا وأمريكا في اتجاه الصعود، لولا أن جاءت إدارة كلينتون عام ١٩٩٨ وغيرت تحالفاتها الاستراتيجية في القارة الإفريقية بموجب خريطة جديدة تجاهلت فيها إريتريا كحليف استراتيجي واتخذت إثيوبيا بديلا لها في الشرق الإفريقي. لقد أدى إحباط إريتريا من تجاهل أمريكا لها واستبدال إثيوبيا بها، إلى قيامها بحملات اعتقالات واسعة لمن لهم صلة بالإدارة الأمريكية. وقد أدى الموقف الأمريكي من الحرب الإريترية الإثيوبية دوره في تعميق الخلاف بين أمريكا وإريتريا التي اعتبرت الموقف الأمريكي من حربها مع إثيوبيا متحيزا للأخيرة، وكان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة من العداء والخصومة السياسية بين إريتريا والولايات المتحدة الأمريكية، التي صنفتها من الدول المنتهكة للحريات بعد أن كانتا حليفتين استراتيجيتين.. وقد مثل ظهور الرئيس ترامب على الساحة السياسية منعطفا جديدا في علاقة بلاده بإريتريا، خاصة بعد أن أبدى صرامة في التعامل مع إريتريا التي وضعها ضمن الدول التي أوقفت إدارته منح التأشيرات لأبنائها لرفض تلك الدول استقبال مواطنيها الذين تريد الولايات المتحدة ترحيلهم، لتتعقد الأمور ثانية قبل أن تنفرج مع قدوم رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد الذي أبدى تجاوبا ومرونة في التعاطي مع قضية العلاقة مع إريتريا. أخيرا وبعد سنوات من الصراع وتبادل الاتهامات وصل أول مسؤول أمريكي للعاصمة الإريترية أسمرة بعد فترة طويلة من الجمود، وهي الزيارة التي قام بها تيبو ناجي مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية ضمن جولاته في منطقة القرن الإفريقي، وبث لقاء المبعوث الأمريكي مع الرئيس الإريتري، موجات من الطمأنينة بعد إعلان متبادل من الطرفين عن رغبتهما في تعزيز العلاقات ودعم التعاون المشترك في مختلف المجالات، وهو ما يعتبره المراقبون بمثابة صفحة جديدة في العلاقات السياسية بين إريتريا والولايات المتحدة. ورغم كل ذلك تبقى العلاقات الأمريكية الإريترية رهن الحسابات الأمريكية والمزاج الدولي والقدرة على تصعيد المواقف ضد الدولة الإفريقية القابعة في القرن الإفريقي والتلويح بكارت الحريات وحقوق الإنسان كلما تطلبت المصالح الأمريكية ذلك [٢٢].

٦. **التغلغل الإسرائيلي في ارتيريا:** تعود جذور التواجد الإسرائيلي في ارتيريا الى حقبة الخمسينات من القرن العشرين ايام الامبراطور هيلاي لاسي وقد نمت وتطورت العلاقات بينها وبين (إسرائيل) بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية ظاهريا. وان ما يفسر استمرار علاقات (إسرائيل) بأرتيريا بعد استقلالها هو مخاوف (إسرائيل) المستقبلية من قيام دولة عربية بالقرب من مضيق باب المندب لذلك سعت (إسرائيل) جاهدة لأبعاد ارتيريا من محيطها العربي وتحقيق الحلم الصهيوني في مد نفوذ كيانه الى الجزء الجنوبي من البحر الأحمر واقامة اوثق العلاقات مع ارتيريا حتى وصلت في احدى مراحلها الى درجة التحالف والذي كانت (إسرائيل) تأهل من خلاله إلى تكوين محور ثلاثي (إسرائيلي– ارتيري – اثيوبي) للتنسيق في سياساتهم المستقبلية في البحر الأحمر وحوض النيل والقرن الافريقي. لقد تنكرت القيادة

الارتيرية للدعم العربي الذي قدم اليها خلال قدرة الكفاح المسلح وتحالفات مع الولايات المتحدة الامريكية و(إسرائيل) بعد الاستقلال مباشرة، فأن ابتعاد ارتيريا عن محيطها أمر في غاية الخطورة لاسيما وان اهميته بالنسبة للدول العربية تكمن من موقعها على البحر الأحمر الذي كان تاريخياً بحيرة عربية، وإذا اختارت ارتيريا المستقلة الخروج من محيطها الحيوي الطبيعي فان أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر من شواطئها على الساحل الغربي للبحر الأحمر سيصبح ملاذاً لكل الاطماع المستفيدة من استمرار تجزئة الشرق الاوسط. كما ان التوجه الارتيري صوب (إسرائيل) يتناقض مع تاريخ ارتيريا وموقعه الجيوبوليتيكي في المدى الاستراتيجي فان توجها كهذا سيمثل مشكلة تتطلب حسابات جديدة لمعادلات الامن القومي العربي (٢٣).

كما أدت المصالح السياسية والعسكرية والاستراتيجية بإسرائيل في ظل الحصار العربي إلى أن تنظر جنوباً تجاه (المخنق) الجنوبي للبحر الأحمر عند القرن الأفريقي حيث يقتسم العرب وأثيوبيا مناطق النفوذ. إلى أن بدأ الشعب الإرتيري كفاحه المسلّح في عام ١٩٦١ وهو نفس العام الذي وقعّت فيه الصومال أول اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي. إذ حدث بعد ذلك العام أن تشكّلت في إرتيريا جبهة تحرير سُميّت ب (جبهة تحرير إرتيريا) للمطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال عن أثيوبيا، وقد كانا هذان الحدثان يعنيان ببساطة أن الصومال لم تقف مكتوفة الأيدي وهي الدولة الحديثة التكوين والضعيفة التسليح عن كل ما تقوم به إرتيريا (٢٤)

المطلب الثالث: إدارة الحكم في إرتيريا

واجهت دولة إرتيريا منذ تأسيسها أزمات كثيرة متنوعة وعميقة ساهمت بشكل أو بآخر في حدوث أزمة إدارة الحكم وإدارة الدولة الارتيرية، وذلك فيما يتعلق بالعملية السياسية والديمقراطية والسلطة وغير ذلك وسيتم توضيح ذلك كما يأتي:

أولاً/ تأرجح النظام السياسي (بين الحضور الناقص أو الغياب التام): بالنظر إلى النسق العام للسياسة العربية تجاه القرن الافريقي والذي لا ينسجم مع السياق التاريخي لحقبة ما بعد الاستعمار الأجنبي ومواجهته والتخلص منه في عقد الخمسينيات والستينيات، لذلك فإن المنطلق الواقعي يفرض على النظام السياسي العربي الخرص على الاتصال بمنطقة القرن الافريقي، ليس هذا فحسب بل التدخل الاجنبي أيضا فرض على أرتيريا نهجاً محددً مما أدى إلى عدم نضج واستقرار النظام السياسي فيها وجعلها بؤرة للخلافات السياسية الداخلية والاقليمية والدولية (٢٥).

ثانياً/ تثبيت وإلغاء الفدرالية: اصدرت الامم المتحدة في عام ١٩٤٩ قرار رقم /٢٨٩/٤ باستقلال ليبيا والصومال وبما يتعلق في ارتيريا قررت الجمعية العامة ارسال بعثة تقصي الحقائق مكونة من بورما وجواتيمالا والنرويج وباكستان وجنوب افريقيا للتثبت بصورة اوسع من رغبات سكان ارتيريا فيما يتعلق بمسألة تقرير مصيرهم، فقدّمت اللجنة العامة للأمم المتحدة في ٢٨ حزيران عام ١٩٥٠ ثلاث مقترحات: اولها أنه يجب اقامة الوحدة بين ارتيريا واثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي، ثانيهما أنه يجب إعادة توحيد جميع باستثناء الولاية الغربية وثالثهما كان الاستقلال التام بعد وضعها تحت الوصايا (٢٦).

ولكن شهدت السنوات العشر من عام ١٩٥٢-١٩٦٢ الإلغاء التدريجي لبنود مشروع القرار الفدرالي، إذ كانت أبرز مراحل الإلغاء تمثلت بأمر الحكومة الاثيوبية بإنزال العلم الإرتيري بمناسبة اليوبيل الفضي للإمبراطور هيلي سلالي عام ١٩٥٦. وفي نهاية العام نفسه اقترح بعض أعضاء البرلمان الارتيري تعديل بعض مواد الدستور الارتيري، فطلبوا أن يتم تعديل مادة اللغة الرسمية للدولة لتكون اللغة (الأمهرية) بدلاً من اللغتين العربية والتغرينية ولكن أكثر أعضاء البرلمان تصدوا للاقتراح، كما فرضت الحكومة الأثيوبية الانتخابات وجعلتها تحت إشراف الذين يمثلونها. (٢٧).

ثالثاً/ تأثيرات الحكم السلطوي: ويشير تحول ارتيريا حكم السلطة ويؤكد ذلك الى الروابط الوثيقة التي تربط بين الارض وانعدام امن النظام والتماسك الوطني. وخلال الحرب ضد أثيوبيا حلت الحكومة المؤسسات التشاركية وأهدر (أفورقي) روح القومية لو التي ولدتّها الحرب من خلال تقرير المصير واستغل الحرب الحدودية لإحكام سيطرة الحكومة المركزية بأسلوب اشبه بما كان متبعاً في روسيا ايام ستالين، واجج النظام النزعة القومية المتعصبة وهو ما اثار سخط المؤيدين في الداخل والخارج وأدى الى تقليص المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تم جنيها بعد الحرب. في الوقت أحدث أحييت ارتيريا نزاعاً حدودياً قديماً ضد جيبوتي، وهذا دعا الأخيرة الى اللجوء الى التحكيم لدى جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي وتزامنت الحروب التي خاضتها إرتيريا مع جيرانها مع انهيار الوضع الداخلي في البلاد، إذ تُشير المؤشرات كافة الى تفاقم البؤس البشري مع انخفاض الانتاج الغذائي وتراجع الصادرات وتوقف عمليات التصنيع واستثار النظام الإرتيري الذي ازدادت عزلته في الداخل والخارج الحركات التمردية من خلال دعم المجموعات المسلحة الصومالية والاثيوبية. كما هددت الولايات المتحدة الأمريكية بأدراج ارتيريا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب علاقتها بالزعماء الصوماليين لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي اطاحته اثيوبيا في كانون الاول ٢٠٠٦ (٢٨).

رابعاً/ الأحادية الحزبية وعدم وجود انتخابات تشريعية: تشكل قضية التعددية السياسية وعلاقتها بواقع المعارضة السياسية وحرية تأسيس الأحزاب واحد من التحديات التي تفرض نفسها على قدرة النظام السياسي الإرتيري على استيعاب المتغيرات والتطورات السياسية، فهناك العديد من فصائل المعارضة تطالب بالمزيد من الحرية وتقليل القيود المفروضة على الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، كما أن رعاية واحتضان بعض فصائل المعارضة هذه من قبل قوى إقليمية، مثل إثيوبيا. فتوازنات البعد الإقليمي وسياسات التدخل في الشئون الداخلية للدول وتبني المجتمع الدولي لقضايا الحريات وحقوق الإنسان أسهمت بدورها في توظيف ورقة المعارضة الإريترية والضغط بها على النظام السياسي (٢٩).

الخاتمة

وعليه فإن ارتيريا رغم موقعها الاستراتيجي المتميز ورغم دور شعبها في المقاومة والسعي من اجل النضال والاستقلال إلا انها تعاني من مشاكل داخلية أثرت بشكل كبير على بناء دولة عربية مستقرة في الشرق الاوسط، وذلك التحدي الكبير القائم في أرتيريا ليس بالتحدي الجديد والفريد من نوعه في الشرق الاوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص. إذ وقفت عدة عوامل مختلفة ومتنوعة عائقاً امام بناء دولة

عربية متلاحمة ومستقرة الا وهب دولة أرتيريا ذات الحدود الملتهبة مع جيرانها، سواء اكانت مع جيبوتي او مع أثيوبيا تلك الدولة العربية التي انفصلت عنا ارتيريا بعد ما كانت جزءاً منها قبل عام ١٩٩٣. فقد اجتمعت عليها عدة عوامل تاريخية وسياسية، فإرتيريا مرت بظروف استعمارية متعددة: إذ سيطرت عليها إيطاليا، ومن ثم تلتها بريطانيا، ومن بعد هاتين الدولتين واجهت مشاكل بعد اتحادها مع أثيوبيا استمرت ثلاثين عاماً؛ كل هذه التجارب تركت تأثيرات عميقة على الدولة الإرتيرية بشكل عام والمجتمع الإرتيري بشكل خاص. فضلاً عن مشاكل اخرى وازمات تمكّنت من إبقاء إرتيريا دولة محدودة الحركة والتأثير.

كما توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات هي:

١. بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم والمتميز المطل على البحر الأحمر على البحر، جعلها حلبة لصراع والتنافس وحتى النزاع بين القوى الاقليمية والدولية.

٢. تمتلك إرتيريا حالها حال باقي دول العالم العربي الكثير من الثروات الطبيعية والاقتصادية التي أصبحت عليها نقمة وليست نقمة فهي دولة لم تعرف الاستقرار الاقتصادي.

٣. عدم وضوح الرؤيا أو الثبات في الموقف الوطني الإرتيري فيما يتعلق بمسائل الثقافة واللغة أدى بها إلى أن تواجه المشاكل والانقسامات حتى على مستوى اللغة الرسمية.

٤. إرتيريا دولة لا تعاني من المشاكل الداخلية والخارجية فقط. بل هي في تنافس وصراع وعداء وحتى نزاع مع محيطها الإقليمي القريب الذي كانت ولازالت تعاني منه.

٥. كثرة الحركات والجبهات التحررية وغيرها في تزايد مستمر مما انعكس سلباً على بناء دولة عربية مستقرة في منطقة القرن الأفريقي بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام.

٦. لقد أدى عدم الاستقرار السياسي أو التذبذب والتأرجح للنظام السياسي في إرتيريا إلا عدم الاستقرار الاقليمي والتمثيل الدبلوماسي وبالتالي على التجربة الديمقراطية.

٧. إن النظام السياسي الإرتيري الذي يحتكر فيه نظام الحزب الواحد السلطة ومقاليد الحكم ساهم في الحيلولة دون وجود توافقية سياسية وبالتالي أنهى المعارضة وزاد من الحركات التحررية.

الهوامش:

(١) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث (الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،٢٠٠٤)، ص٢٨٠.

(٢) أريتريا دراسة في الأوضاع السياسية والأمنية، ٢٠٢٤، في:

https://mogadishucenter.com/2024/04/%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8

(٣) ايمن السيد عيد الوهاب، ارتيريا إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦، في: https://acrs.albawabhnews.com/40103

(4) Geoffrey Charles Last and John Markakis, Encyclopedia Britannica, 2024, in: https://www.britannica.com/place/Eritrea

(٥) مهدي سيد مرادي، بمحة موجزة عن أرتيريا (الجزء الأول)، متاح على الرابط الآتي:

https://shiafrica-ar.blogfa.com/post/281

([6]) The state of Eritrea, Ministry of Agriculture Investment Potential in Agricultural Sector, P 3 and 4.

([٧]) طاهر محمد علي، الاقتصاد الارتيري وفرص الاستثمار المتاحة، وكالة زاجل الارتيرية للأنباء، ٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي: https://zenazajel.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9

([٨]) ديونيسيوس آجيوس: ترجمة أحمد إيبش، حياة المركب الشراعي في البحر الأحمر، (ابو ضبي: مركز أبو ظبي للغة، ٢٠٢٢)، ص٥٢.

([٩]) صحيفة الراي، "اريتيريا تعتمد على ثروتها المعدنية للخروج من العزلة"، متاح على الرابط التالي: https://alrai.com/article/60

([١٠]) صفاء عزب، "التعدين: قاطرة التنمية الاقتصادية في إرتيريا"، مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية"، متاح على الرابط التالي: https://alsomal.net/

([11]) Eritrea Country Report 2024, in: https://bti-project.org/en/reports/country-report/ERI

([12]) Eritrea Events of 2022, EDUARDO SOTERAS,2022,In: https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/eritrea

([13]) Eritrea Events of 2023 ,Yefimovich/picture-alliance/dpa/AP Images,2023,in: https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/eritrea.

([١٤]) عفاف ممدوح، ملامح السياسة الخارجية الاريترية وعلاقاتها مع دول الجوار، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠٢٣، في: https://democraticac.de/?p=91456

([١٥]) النور حمد، أوضاع اللغة العربية في القرن الافريقي: تقاطعات الدين والهوية الاثنية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، الفصل الثامن: حالة اللغة العربية في إرتيريا.

([١٦]) حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢، ص ١٢١.

([١٧]) المصدر نفسه، ص١٢١.

([١٨]) عطا الله سليمان وهناء عبد الحر، مشكلات ارتيريا الجيوبولتيكية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٦، العدد ٤، ٢٠١٥، ص١١٦٢.

([١٩]) وليد عبدالباري قاسم، الابعاد الاستراتيجية للصراع اليمني الارتيري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٢، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨)، ص١٦٠.

([٢٠]) دخالة سعود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة القرن الافريقي يعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، ٢٠١٥، ص٣٩٩.

([٢١]) ايمن السيد عبدالوهاب، أرتيريا إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، دراسات، ٢٠٢٦، في: ttps://www.acrseg.org/40107

([٢٢]) صفاء عزبن العلاقة الارتيرية الامريكية الماضي والحاضر والمستقبل،٢٠١٨، الصومال الجديد، في: https://alsomal.net/%D8%A7%D9%84%D8%B

([٢٣]) اياد كاظم هادي حلو، "التغلغل الإسرائيلي في ارتيريا بعد الاستقلال"، مجلة الكوفة، (العدد: ٤، ٢٠١٠)، ص ٢٠٧.

([٢٤]) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، ط، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ٢٠٠٨)، ص ٩٠.

([٢٥]) إبراهيم أبو عرقوب وأحمد البرصان وآخرون، "القرن الأفريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد: ٥٠، ٢٠١٠)، ص١١٥، ١١٦.

([٢٦]) منى نجاشي رزقو حقوص، "تطور الاعلام الالكتروني في زمن الثورة دراسة تحليلية تاريخية للإعلام المسموع والمقروء من ١٩٦٠ ١٩٩١"، رسالة ماجستير، (جامعه الشرق الاوسط: كليه الاعلام، ٢٠١١)، ص ٥٥-٥٦.

([٢٧]) المصدر نفسه، ص ٥٧-٥٨.

([٢٨]) جيلبرت خادياجالا، شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، ط، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ١٤.

([٢٩]) أيمن السيد عبد الوهاب، "إرتيريا: إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، مصدر سبق ذكره.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. الكتب:

١) النور حمد، أوضاع اللغة العربية في القرن الافريقي: تقاطعات الدين والهوية الاثنية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، الفصل الثامن: حالة اللغة العربية في إرتيريا.

٢) جيلبرت خادياجالا، شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، ط، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩).

٣) ديونيسيوس آجيوس: ترجمة أحمد إيبش، حياة المركب الشراعي في البحر الأحمر، (ابو ضبي: مركز أبو ظبي للغة، ٢٠٢٢).

٤) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، ظ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ٢٠٠٨).

٥) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، (الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،٢٠٠٤).

ثانياً. المجلات والدوريات:

١) إبراهيم أبو عرقوب وأحمد البرصان وآخرون، "القرن الأفريقي وشرق افريقيا: الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد: ٥٠، ٢٠١٠).

٢) عطا الله سليمان وهناء عبد الحر، مشكلات ارتيريا الجيوبولتيكية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٦، العدد ٤، ٢٠١٥.

٣) وليد عبدالباري قاسم، الابعاد الاستراتيجية للصراع اليمني الارتيري، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٢، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨).

٤) اياد كاظم هادي حلو، التغلغل الإسرائيلي في ارتيريا بعد الاستقلال، مجلة الكوفة، العدد ٤.

ثالثاً. الرسائل والأطاريح:

١) دخالة سعود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة القرن الافريقي يعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، ٢٠١٥.

٢) حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢.

٣) منى نجاشي رزقو حقوص، "تطور الاعلام الالكتروني في زمن الثورة دراسة تحليلية تاريخية للإعلام المسموع والمقروء من ١٩٦٠ ١٩٩١"، رسالة ماجستير، (جامعه الشرق الاوسط: كليه الاعلام، ٢٠١١).

رابعا. مصادر الأنترنيت:

١) أيمن السيد عبد الوهاب، "إرتيريا: إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦، متاح على الرابط الآتي: https://acrseg.org/40103

٢) أريتريا دراسة في الأوضاع السياسية والأمنية، ٢٠٢٤، في: https://mogadishucenter.com/2024/04/%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8

٣) مهدي سيد مرادي، بمحة موجزة عن أرتيريا (الجزء الأول): https://shiafrica-ar.blogfa.com/post/281

٤) طاهر محمد علي، الاقتصاد الارتيري وفرص الاستثمار المتاحة، وكالة زاجل الارتيرية للأنباء، ٢٠١٧، في: https://zenazajel.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9

٥) عفاف ممدوح، ملامح السياسة الخارجية الاريترية وعلاقاتها مع دول الجوار، **المركز العربي الديمقراطي**، ٢٠٢٣، في: https://democraticac.de/?p=91456

٦) صفاء عزبن العلاقة الارتيرية الامريكية الماضي والحاضر والمستقبل،٢٠١٨، الصومال الجديد، في: https://alsomal.net/%D8%A7%D9%84%D8%B

٧) صحيفة الراي، "اريتيريا تعتمد على ثروتها المعدنية للخروج من العزلة"، متاح على الرابط التالي: https://alrai.com/article/60

٨) صفاء عزب، "التعدين: قاطرة التنمية الاقتصادية في إرتيريا"، مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية"، متاح على الرابط التالي: https://alsomal.net/

خامسا/المصادر الإنجليزية:

English sources:

1) Geoffrey Charles Last and John Markakis, Encyclopedia Britannica, 2024, in: https://www.britannica.com/place/Eritrea, (24-10-2024).
2) The state of Eritrea, Ministry of Agriculture Investment Potential in Agricultural Sector 3 and 4.
3) Eritrea Events of 2022, EDUARDO SOTERAS,2022,In: https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/eritrea(27-11-2024).
4) Eritrea Country Report 2024, in: https://bti-project.org/en/reports/country-report/ERI (27-11-2024).
5) Eritrea Events of 2023, Yefimovich/picture-alliance/dpa/AP Images,2023,in: https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/eritrea.